

الإقراض والسياسات التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

إعداد:

عماد الصيرفي

فراس جابر

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت

*****ISBN

هاتف: +972 02 2982021

فاكس: +972 02 2982160

ص.ب: 14 بيرزيت

مكتب غزة: تلفاكس +972 08 2838884

البريد الإلكتروني: cds@birzeit.edu

الموقع الإلكتروني: <http://home.birzeit.edu/cds>

تم انجاز هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ



مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق وتنمية مستدامة ارتباطاً بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن الأكثر تعبيراً عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير إطار مؤسساتي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الابحاث الاكاديمية والنشاطات المجتمعية أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية اذ تشمل أنشطته في هذا المجال الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات. فمن ناحية يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجالات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية. ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عدداً آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تمكين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

الفهرس:

1.مدخل أولي:	4
2.المنهجية	6
1.2 هدف الدراسة:	6
2.2 منهجية الدراسة:	7
2.4 العينة:	7
3.سياسات الإقراض:	8
3.1 ثلاث جهات إقراض واتفاقية باريس:	9
1.1.3 سلطة النقد والبنوك والمصارف:	11
2.3 الزراعة والقروض: تجارة "خاسرة"	17
4.خلاصات:	27

1. مدخل أولي:

ما زالت التنمية في فلسطين المحتلة كمفهوم وممارسة تثير الكثير من الجدل والنقاش داخل المجتمع الفلسطيني بمختلف فاعليه السياسيين والاقتصاديين والتمويين، ويعود السبب الأساسي لذلك أن فلسطين ما زالت تقع تحت الاحتلال، وأن أي نقاش لعملية التنمية يبقى محدوداً في ظل سيطرة الاحتلال على الموارد الطبيعية والمعايير والأرض، وقيامه الدائم بتجريف البنية الاجتماعية-الاقتصادية لمنع نهوض واستنهاض مقومات المجتمع بما يساهم في التخلص والانعقاد منه.

بدورها، عملت السلطة الفلسطينية على إعداد خطط تنموية مختلفة، عكست في تباينها واتجاهاتها أمرين أساسيين؛ الأول تبني سياسات السوق الحر والليبرالية الاقتصادية بشكل مطلق في التعاطي مع عملية التنمية، الثاني الرضوخ الكامل لإملاءات وشروط الدول المانحة، التي سعت بشكل أساسي إلى تكييف البنية الاجتماعية مع متطلبات "عملية السلام" من ناحية، وإبقاء السلطة قادرة على تزويد بعض الخدمات للمجتمع من أجل تعزيز هيمنتها. تعزز هذا الانتفاضة الثانية حيث قامت الدول الغربية بإجراء عملية مراجعة عميقة لآليات وصول الأموال، وكيفية تنفيذ المشاريع، من أجل فرض المزيد من "الانضباط"، وتعديل "المحتوى" في مواجهة مجتمع منتفض، الأمر الذي أدى إلى استدخال أنماط اقتصادية ليبرالية تسعى إلى "فردنة" عملية التنمية، وتحويلها إلى سلعة قابلة للتداول بشكل حصري بين مجموعة نخب منتفذة داخل القطاع الخاص، مرتبطة بعلاقات مع كبار مسؤولي السلطة، ومع قادة الاحتلال.

ضمن هذا السياق والتوجه، قامت المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعدد من المؤسسات الأوروبية، وبتشجيع من وزارة الاقتصاد، ووزارة المالية، وسلطة النقد على إجراء مراجعات للسياسات المالية والنقدية، وسياسات الإقراض، في سبيل الدعوة لتنشيط الدورة الاقتصادية عبر تشجيع القطاع الخاص على اتخاذ المبادرات، وبما يخلق نمو اقتصادي، وأقيم لهذا الغرض عدداً من مؤتمرات الاستثمار.

يتحدث هارفي (2003)¹ في كتابه "الامبريالية الجديدة" عن النظام الرأسمالي ودور الدول في حمايته عبر السيطرة على الموارد، حيث تتيح السياسات للرأسماليين جمع رأس المال وتركزه لديهم، إضافة لدور السياسات في خلق فضاءات جغرافية جديدة حيث يكون جني الأرباح هو المحفز الرئيسي في الاقتصاد.

نستطيع ملاحظة توجهات البنوك بالتركيز على القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية كمثال على ذلك. حيث كانت أكثر من 68% من القروض التي يصدرها بنك فلسطين على سبيل المثال هي تذهب للاستهلاك². وفي حالة مجتمع تحت الاحتلال، تتعرض فيه البنى الانتاجية والاجتماعية للسحق المستمر من أجل تقويض أي قدرة صمود لدى المجتمع، فإن توجيه القروض نحو الاستهلاك سيقلل من قدرة تكيف المجتمع مع أي هزات كبرى، وسيربط عدد كبير من الناس بديون لسنوات طويلة دون ضمانات حقيقية لقدرتهم على السداد، إضافة إلى

1 Harvey, David. 2005. **The New Imperialism**. Oxford: Oxford UP.

2 مقابلة شاعر الصفدي، بنك فلسطين. 2014/7/7. مقابلة خاصة بالدراسة.

توجيه دفع مالي كبير لا يعمل بالأساس على تطوير البنى الانتاجية التي تستطيع بدورها تشغيل الناس، وإنتاج قيمة مضافة.

هناك وجهات نظر مختلفة حول السياسات المالية والقروض وخلافاً لوجهة نظر هارفي، يشار في دراسة للبنك الدولي عن الآثار الايجابية لفتح التمويل والقروض الاستهلاكية لذوي الدخل المحدود على النشاط الاقتصادي، إضافة لوجود علاقة بين الوصول للتمويل والنمو والتقليل من الفقر، بحيث أن هذا النوع من التمويل يقوم أيضاً بخلق نشاط اقتصادي إضافي بالرغم من أنه لا يدعم قطاعات انتاجية بشكل مباشر³. يتم هذا من خلال تعزيز قدرة ذوي الدخل المحدود على الاستهلاك من خلال توفير سيولة مالية، بما يعزز من الدورة الاقتصادية، ولكن هذا يرتبط بتوجيه الاستهلاك أو جزء كبير منه نحو استهلاك المنتجات المحلية و/أو فتح منشآت صغيرة.

بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة، هناك أطراف عدة تؤثر في الواقع الفلسطيني، وتشمل سياسات الاحتلال الإسرائيلي، والسياسات الدولية، وسياسات السلطة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، في الضفة الغربية، نجحت القوانين الإسرائيلية العنصرية التي تمنح الحق في الوصول للماء والموارد للمستوطنين بتحويل مناطق المستوطنات لمناطق خصبة مقارنة بالمناطق التي تقع تحت السيطرة الفلسطينية⁴. الحالة الاستعمارية، هنا، والمتجسدة بالسيطرة على الأراضي والموارد توجه من أجل استثمار رأسمالي يتيح تراكم رأسمالي من خلال الموارد المنهوبة، والتي تعود من أجل تثبيت سيطرة الاحتلال، أما في الجهة الأخرى فإن المزارع الفلسطيني يتعرض لعمليات سلب وسحق مستمرة، تقلل من قدرته على الصمود من خلال الإنتاج، وتقلل كذلك من مساهمته الاقتصادية المباشرة، نتاج السياسات الاستعمارية أولاً، والسياسات النيوليبرالية التي تنظر إليه على أنه استثمار "خاسر" كما سنوضح لاحقاً.

أسس البنك الدولي صندوقاً للمخاطر السياسية للإقراض، بما يشجع البنوك الأجنبية والعربية والمحلية العاملة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة على زيادة نسبة القروض من الودائع التي تستحوذ عليها البنوك، هذه القروض توجهت بالأساس إلى قروض فردية استهلاكية (شراء بيت، سيارة... الخ)، وكذلك تشجيع التجار والشركات على استخدام الجاري المدين، إضافة إلى عدد قليل من القروض توجهت من أجل المشاريع الاقتصادية، وفي هذه الحالة كانت الفوائد والشروط التي توضع كضمانات من قبل البنوك عالية جداً في حمايتها، والأهم أنها توجهت إلى توجيه القروض إلى مشاريع مضمونة، أو إلى أصحاب رؤوس الأموال القادرين على السداد في حين ترك صغار المنتجين، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في معظم الأحوال تواجه مصيرها أمام الاحتلال ومنتجاته أولاً، وأمام الشركات الفلسطينية الكبرى التي سعت لإعادة تشكيل خارطة الاستحواذ والاحتكار ثانياً.

شهدت أعوام 2011-2012 وصولاً إلى هذه اللحظة عدة احتجاجات اجتماعية اقتصادية تركزت على موضوع الأجور، غلاء الأسعار، أسعار المحروقات، وغيرها الكثير من المطالبات التي امتدت من عام 2011 وحتى الآن. عدا قدرة السائقين الفلسطينيين بالتأثير على الحكومة من خلال تعطيل حركة السير والمواصلات خلال

3 Bruhn, M. & Love, I. 2009. **The economic impact of banking the unbanked: evidence from Mexico**. The World Bank. Available at: <http://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/4981.htm>

4 Wutich, Amber and Alexandra Brewis. "Food, Water, and Scarcity: Toward a Broader Anthropology of Resource Insecurity". **Current Anthropology**, Vol. 55, No. 4 (August 2014), pp. 444-468.

عام 2012⁵، مما أدى إلى استجابة الحكومة جزئياً لمطالبهم، أما بقية المظاهرات والاعتصامات الموجهة إلى السلطة لم تلق أذاناً صاغية بسبب اعتماد سياساتها على مشورة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى القوة المتزايدة للوبي كبار رجال الأعمال الفلسطينيين.

هذا الأمر أدى إلى زيادة التهميش وإقصاء مجموعات سكانية ومناطق جغرافية بعينها، في منطقة الأغوار، تعتبر إسرائيل 87% من هذه الأراضي بأنها أراضي دولة، مناطق عسكرية، موارد طبيعية، وتعتبرها تحت سيطرتها، علماً بأن الأغوار هي المناطق الأكثر خصوبة في المناطق الفلسطينية⁶.

عند الحديث عن التنمية في فلسطين، يجب التعامل مع الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي والبنى التي يشكلها. فإن مقاومة هذه البنى ترتبط أيضاً مع عمليات الإنتاج وحماية الإنتاج الفلسطيني من تأثير الاحتلال والاقتصاد الإسرائيلي عليه. حيث يستورد الفلسطينيون ما قيمته أكثر من 4 مليار دولار من البضائع والخدمات الإسرائيلية⁷.

إن القطاع الزراعي، بطبيعته، يواجه العديد من المخاطر ارتباطاً بعملية الإنتاج والربح، بما يشمل عوامل مختلفة مثل الطقس، والأسعار، إلا أنه من المهم أيضاً دراسة المخاطر التي تشكلها السياسات المالية أيضاً لقطاع الزراعة ودراسة آفاق التنمية في ظل هذا الواقع.

مع اختلاف وجهات النظر حول آثار القروض والسياسات المالية، إلا أن هذه الدراسة تعتمد نموذج هارفي في دور السياسات المالية في تكريس تركيز رأس المال ومراكمة رأس المال بما يخلق مجتمع استهلاكي ويؤثر سلباً على التنمية، ولا تراكم في القطاعات الاقتصادية التي تعمل على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني من خلال الإنتاج، استبدال بضائع الاحتلال، تشغيل الأفراد، وخلق دخل للعائلات الفلسطينية.

2. المنهجية:

1.2 هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل وتفكيك سياسات الإقراض في المناطق الفلسطينية المحتلة، في سياق التوجهات التنموية للحكومات الفلسطينية، وكيف عملت على تثبيت الشركات الكبرى، وسحق الشركات الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في الضفة الغربية.

تحاول الدراسة الإجابة على أسئلة رئيسة منها:

- ما هي سياسات الإقراض في المناطق الفلسطينية؟ وكيف تطورت؟
- من المستفيد الأساسي من هذه السياسات؟ والعلاقات بين البنوك والمؤسسات المالية وأصحاب القروض؟

5 يوسف الشايب، إضراب سائقي "العمومي" يشل الحركة وتواصل الاعتصامات الاحتجاجية على الغلاء. جريدة الأيام.

الرابط الإلكتروني: <http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=199044&date=9/7/2012>

6 Al-Botmeh, Samia. "Implications of the Kerry Framework: The Jordan Valley". **Journal of Palestine Studies**, Vol. 43, No. 3 (Spring 2014), pp. 49-5.

7 Rabbani, Mouin. "It's Not Over until It's Over". **Journal of Palestine Studies**, Vol. 43, No. 3 (Spring 2014), pp. 51-55.

- هل استفاد أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمزارعين من سياسات إقراض تدعم الإنتاج المحلي؟
- ما هي آثار القروض التي حصل عليها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟ وهل سياسات البنوك والمؤسسات المالية تسعى إلى دعم المشاريع الإنتاجية؟ ما هي الشروط التي تفرض على المقترضين؟
- تتبع نموذج بناء شركة كبرى (دواجن عزيزا) في محافظة طولكرم على إنتاج البيض والدجاج اللحم في المنطقة، وكيف أثرت هذه الشركة على الأهالي؟

2.2 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج التحليل الكيفي. مستخدمة أسلوب المقابلات المعمقة مع عدد من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمزارعين، ومع شركة عزيزا، بالإضافة إلى مراجعة الوثائق والأدبيات والتقارير ذات العلاقة.

عملت الدراسة على مراجعة المفاهيم النظرية الأساسية حول الإقراض، بحيث تعمل على تحليل المدارس الاقتصادية والتنموية المختلفة التي تناولت الإقراض كسياسة/ أداة مالية وتنموية. المراجعة المفاهيمية ستؤسس مدخلاً للدراسة يتم من خلاله تناول سياسة الإقراض الحالية، وتأثيراتها التنموية.

3.2 مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة بالأطراف المرتبطة بالمشاريع الانتاجية الكبيرة والصغيرة والقروض، حيث تتمثل المشاريع الانتاجية الكبيرة بالشركات المنتجة، والمشاريع الانتاجية الصغيرة بالمنتجين الصغار مثل المزارعين، أما البنوك والمؤسسات المالية تعبر عن الأطراف التي تعمل في نطاق الإقراض.

هناك فروق أساسية في أطر وأسس عمل كل من البنوك ومؤسسات الإقراض، حيث تخضع البنوك لقانون مختلف ولإشراف سلطة النقد الفلسطينية، إضافة إلى قوانين الدول المصدرة لها، فيما تخضع مؤسسات الإقراض لقانون مختلف، وتحت رقابة هيئة سوق رأس المال الفلسطيني.

الاختلاف هذا، يعني أن آلية إعادة استثمار جزء من الودائع والنسب والطرق هي جزء من النظام المصرفي، فيما تعمل شركات الإقراض ضمن آلية مختلفة لا تتضمن وجود الودائع، أو إعادة استثمار وضخ جزء منها في المجتمع، غير أن القاسم الأساسي المشترك هو التعاطي مع القروض كأداة مالية تحقق الربح، وبفوائد مرتفعة، وضمن ضمانات مشددة، كما أن البنوك ومؤسسات الإقراض لديهما قدرة عالية على التأثير على الاقتصاد المحلي.

2.4 العينة:

تمثلت العينة بمجموعة من مزارعي الدواجن في مناطق شمال الضفة، منطقة الكفريات وبالتحديد كفر جمال وكفر عبوش وكفر صور، حيث تم مقابلة 7 مزارعين في هذه المناطق.

أما حجم الإنتاج للمزارعين، فتم لقاء 4 مزارعين يربون ما بين 500-700 صوص/ دجاجة، و3 مزارعين يربون ما بين 1200 و4000 صوص/ دجاجة.

كما تم إجراء مقابلتين مع شركة عزيزا للدواجن ومقابلة مع بنك فلسطين للبحث في موضوع الاقراض للمشاريع الانتاجية.

تم اختيار المزارعين عبر الاعتماد على باحثين ميدانيين من منطقة البحث، وزيارة المناطق للبحث عن مزارعين صغار في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية جرى إجراء مقابلات مع مزارعين يعملون بنطاق متوسط.

3. سياسات الإقراض:

عملت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة على إعداد خطط تنمية وطنية تمتد لمدة ثلاث سنوات، وتهدف الخطة كما هو معلن إلى توجيه جهود الحكومة والمانحين نحو الأولويات التنموية المختلفة، ولكنها في الإطار العام سعت إلى تجنيد الأموال كوثيقة أساسية مطلوبة من قبل المانحين من أجل تمويل السلطة، وتتمر الوثيقة في عملية مفاوضات يحاول كل طرف من الأطراف المشاركة فرض شروطه، لذلك تنتهي إلى كونها سلة غير متجانسة من المشاريع والبرامج والأولويات المتضاربة.

تضم خطة الحكومة التنموية للفترة 2014 - 2016 عدداً من الأولويات السياسية، وتخطب إحداها رفع القدرة الإنتاجية والتنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني في عدة مجالات ومنها الزراعة. وتحدد الخطة أن استخدام المناطق الغنية بالموارد مثل الأغوار هدفاً لها من أجل تشجيع الإنتاج والنمو⁸. تحاول الحكومة من خلال الارتكاز على خطة كيري إطلاق صندوق "شراكات" للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الصناعة والزراعة وتكنولوجيات المعلومات والصحة والتعليم⁹، وحسب بعض رجال الأعمال الفلسطينيين فقد بدء الصندوق بالفعل في شراء حصص في مشاريع إنتاجية قائمة وناجحة، بغرض توسيعها، وتحديدًا في قطاع الأغذية والألبان.

خطة التنمية العامة التي ترسم السياسات والتوجهات والأولويات التنموية في أربعة قطاعات، ومنها قطاع التنمية الاقتصادية والتشغيل الذي يتعامل مع السياسات العامة ذات العلاقة، وبمراجعة القطاع نجد أن هناك أولويتين تم تصميمهما في الخطة:

الأولى: تشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة المدرة للدخل في كافة محافظات الوطن، وتوفير التسهيلات الائتمانية لها وضمانها، والعمل على خلق الروابط الخلفية والأمامية فيما بينها.

الثانية: وضع الإجراءات المناسبة لتسهيل حصول الشركات الفلسطينية، خاصة الصغيرة منها والأفراد، على التمويل¹⁰.

8 دولة فلسطين. خطة التنمية الوطنية 2014 - 2016. متوفرة إلكترونياً.

9 صندوق شراكات. الموقع الإلكتروني: <http://ar.sharakat.ps/wordpress/about-pif/>

10 دولة فلسطين. خطة التنمية الوطنية 2014 - 2016. متوفرة إلكترونياً.

هذه المقاربة التي اعتمدتها الخطة، والتي اعتمدت في تنفيذ أحدها على تأسيس صندوق شراكات مرتكزاً على خطة كيري، فيما تعتبر سياسات ونظم الائتمان والإقراض سياسة حكومية وعامة استخدمت من أجل نقل الموارد إلى فئة معينة من السكان، وقد تطور السياق العالمي لسياسات الائتمان والإقراض بشكل عام، وبشكل خاص التمويل الصغير من التقديم المباشر من قبل الحكومات إلى تطوير السياسات التي تعمل على خلق وتشجيع نمو الإقراض الصغير¹¹.

الخطة الحكومية والسياسات العامة الموجهة للإقراض، لا تركز على تقديم تفسير واضح للإقراض والائتمان، وتوجيهه لقطاعات معينة، فما عدا ذكر التركيز على المشاريع الصغيرة والمدرة للدخل، لا يوجد توضيح حول قدرة المشاريع الزراعية على الحصول على القروض والائتمان، رغم أن الائتمان الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها وهو في الغالب ائتمان قصير أو متوسط الأجل وقليل منه مخصص للأجل الطويل، (1) ويكون الهدف منه تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي الجاري والأبنية والتجمعات، (2) ويؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية، كما يمكن أن يؤدي في حالة حسن استخدامه إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التبعية الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي¹².

نرى وجود مسارات مختلفة في فهم سياسات الإقراض، السياسة الممارسة والسائدة، هي دعم القروض الفردية والاستهلاكية الموجهة لشراء العقارات السكنية والسيارات، وممارسة أخرى تحاول توجيه الإقراض للمشاريع، وغالباً ما تتال الشركات الكبيرة، وتحديداً العاملة في قطاع الخدمات الحصة الكبرى من التسهيلات الائتمانية، أما قطاع الزراعة فلا توجد سياسة رسمية تعمل على دعمه من خلال القروض الموجهة للإنتاج والتشغيل، عدا بعض المبادرات التي سنأتي على ذكرها لاحقاً. يتمثل هذا في السياسة الرسمية المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية في تشجيع الاستثمار، وتحديد المشاريع الكبرى، والتي توجهت بالأساس لقطاع الخدمات، والقطاع المالي، أما القطاع الإنتاجي فقد بقي غالباً خارج هذه التوجهات، حتى الخطة الأخيرة، التي أعادت الاعتبار للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، دون تقديم حلول مالية وتنموية.

3.1 ثلاث جهات إقراض واتفاقية باريس:

يتبع الإقراض والائتمان عدة نماذج اقتصادية - مالية، بحيث يتم التمويل من خلال أدوات مالية تتبع أما للدولة أو مؤسساتها أو بنوكها العامة أو التي تساهم فيها بشكل كبير، أو من خلال القطاع المصرفي سواء المساهمة

11 CGAP. حزيران 2014. موجز الجهات المانحة: رقم 19. الرابط الإلكتروني:

<http://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Donor-Brief-The-Role-of-Governments-in-Microfinance-Jun-2004-Arabic.pdf>

12 بن سمينة، عزيزة. 2006. "سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية". - دراسة حالة الجزائر-. في سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات. (وقائع الملتقى الدولي المنعقد في الفترة بين 2006/11/22-21). الجزائر: جامعة بسكرة.

العامة أو المملوك بالكامل للخاص، النموذج الثالث (المختلط) يتبع شركات خاصة تقوم بعملية الإقراض، أو من خلال تعاونيات، مؤسسات أهلية.

النمط السائد فلسطينياً هو سيطرة قطاع البنوك والمصارف على عملية الإقراض، ورغم أن هذه الدراسة تتناول الإقراض في المجال الإنتاجي، مع التركيز على القروض التي توجه لعمليات الإنتاج الزراعية والحيوانية، إلا أنها ستشير إلى دور الحكومة والشركات الأخرى في تمويل هذه العمليات الإنتاجية.

تعتبر البنوك الفلسطينية والعربية والأجنبية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حديثة نسبياً، حيث أن الاحتلال تسبب في إغلاق البنوك وبدأت معظمها بالعودة مع بداية التسعينيات. إضافة إلى الإجراءات والنظم التي تتبعها البنوك العاملة، فإنها تخضع للقوانين الفلسطينية ولمتابعة وإشراف سلطة النقد الفلسطينية التي تقوم بدور البنك المركزي الفلسطيني، وفقاً لاتفاقية باريس الاقتصادية التي تنظم العلاقة بين السلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال. ورغم أن سلطة النقد لا تمارس الصلاحيات الكاملة إلا أنها تملك سلطة تنظيمية على البنوك العاملة.

المفارقة، في وجود الكثير من المؤسسات العامة، كما في تأسيس سلطة النقد أن تأسيسها جاء لاحقاً لعمل البنوك، حيث استطاعت البنوك أن تعمل وتحقق الأرباح دون وجود أي إطار تنظيمي عدا ذلك الذي يحكمها في الدول التي تأسست بها، أو وفقاً للقوانين الأردنية أو المصرية العاملة. حدد هذا قدرة البنوك على التأثير في شكل وقدرة سلطة النقد من البداية، إضافة إلى وجود أرضية تنظم العلاقات الاقتصادية، وهو بروتوكول باريس الاقتصادي الذي قنن وحدد دور سلطة النقد وقدرتها على التأثير في السياسات المالية، كمؤسسة "قاصرة" عن اللحاق في ركب البنوك المركزية.

وضعت اتفاقية باريس اللجنة الاقتصادية الأساسية الناشئة لنظام السلطة الوطنية الفلسطينية، وحددت مجموعة كبيرة من الإجراءات والمسموحات والممنوعات، ولكنها استتبعت إلحاق النظام الاقتصادي التابع للسلطة بالنظام الاقتصادي "الإسرائيلي" القوي والمتطور، من حيث الضرائب، والجمارك، والمواصفات والمقاييس المتبعة، وأماكن الاستيراد والشحن، ونسب الضرائب والجمارك، وأنواع المواد والمنتجات المسموح باستيرادها وتصديرها وتلك الممنوعة. بالإضافة إلى هذا، حددت اتفاقية باريس المواصفات الأمريكية والأوروبية السائدة في السوق الإسرائيلية كأساس للتعامل مع المنتجات المستوردة للسوق الفلسطينية¹³، كما حددت النظام المالي المتاح ضمن السوق الفلسطينية، وذلك بإنشاء "سلطة نقدية" أو سلطة النقد الحالية، وقد تم تحديد إطار عملها في مجموعة من البنود الواردة في هذه الاتفاقية على أساس السوق الحرة والتعاملات المالية العالمية، كما سمحت للبنوك الإسرائيلية بالعمل داخل مناطق السلطة¹⁴. كما تبنّت الاتفاقية الشيكال عملاً رئيساً داخل السوق الفلسطينية، وربطت الودائع بالشيكال، وحددت نسب العمولة على الودائع، والأخطر من ذلك أنها أوكلت بنك "إسرائيل" مسؤولية إدارة الودائع بعملة الشيكال، وبالتالي سيتصرف كبنك مركزي للشيكال داخل مناطق السلطة، على أساس إدارة متواضعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية¹⁵.

13 اتفاقية باريس الاقتصادية. 1994. ص: 1-8.

14 المصدر السابق، ص 9.

15 المصدر السابق، ص 11.

حددت الاتفاقية الضرائب، ومنها ضريبة القيمة المضافة، بسقف أقل 1-2% عن نسب الضريبة في إسرائيل، وأبقت الاتفاقية على العملة الفلسطينية داخل إسرائيل والمستوطنات مسموحة، وحددت نسب التحويل على الضرائب والتقاعد ومخصصات الضمان، كما حددت نسب الاقتطاعات لصالح المؤسسات الإسرائيلية على أساس تقديمها خدمات صحية أو إدارية للعمال الفلسطينيين داخل إسرائيل¹⁶. والغريب أن هذه الاتفاقية تعاملت مع المستوطنات كمناطق قانونية، وعليه يسمح بجباية الضرائب على العمال الفلسطينيين لصالح السلطة فيها.

نظمت اتفاقية باريس عملية تأسيس سلطة النقد، والتي بدورها تراعي في عملها الإجراءات العالمية من أجل إتباع المعايير "المقبولة" في إدارة المال وفقاً لمقابلة مع رئيس سلطة النقد جهاد الوزير "أصدرت سلطة النقد، دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة البنوك في فلسطين بما يتوافق مع إصدارات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وما اعتمدته مجلس المحافظين العرب في نهاية العام الماضي في صندوق النقد العربي. فمذ العام 2006 عندما مر الجهاز المصرفي بوضع صعب حيث كان لديه احتياطي بقيمة 220 مليون دولار فقط، لكن وضعنا حلولاً وتعلمنا من تلك الأزمة المالية السابقة فأصبح احتياطي الجهاز المصرفي الفلسطيني الآن يتجاوز المليار و300 مليون دولار. فكانت نسبة تعثر القروض في العام 2006، 15% لكنها تقلصت الآن ووصلت الى نسبة 2.9% فقط. منذ بداية العام 2011 حضرنا جهازنا المصرفي للالتزامات المالية في ظل المتغيرات التي نتجت عما يسمى بالربيع العربي فجهزنا أنفسنا للتحولات الجيوسياسية، وعملنا على مدار السنوات منذ نهاية العام 2010 مروراً بالعام 2013 حيث رفعنا نسبة المخاطرة من 1.5% الى 2% فكل البنوك لم توزع 15% من ارباحها وذلك للمزيد من التحوط المالي¹⁷.

هذا تصريح واضح، حيث أن نسبة الالتزام بسداد القروض قد ارتفعت نتيجة تجاوز مرحلة الانتفاضة الثانية التي أدت إلى نشوء وضع لم يتمكن فيه المقترضون من السداد نتاج وقوف الرواتب، وانهيار الكثير من المؤسسات، كما تم تفعيل النظام الشرطي والقضائي لملاحقة المتخلفين عن السداد، والأمر الآخر المهم هو أن البنوك قد شددت بشكل كبير من شروطها وإجراءاتها للحصول على قرض، بحيث يمكن القول أنه للحصول على قرض فإنه يجب عليك إحضار كفيلين، إضافة إلى طابو الشقة أو رهن السيارة، إضافة إلى الالتزام بتحويل الراتب وحجز المستحقات، أي أن البنك يأخذ أربعة أضعاف ما يقدمه كضمانات مقابل القروض الشخصية والاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات والشقق، وهذا مأل معظم القروض المقدمة من قبل البنوك والمصارف.

1.1.3 سلطة النقد والبنوك والمصارف:

أنشئت سلطة النقد الفلسطينية لتمارس بعض مهام البنك المركزي في ظل عدم وجود سيادة أو دولة، وتشرف على القطاع المصرفي في مناطق سيادة السلطة الوطنية "تأسست سلطة النقد الفلسطينية بموجب قرار رئاسي في العام 1995 كمؤسسة مستقلة، وتم استبدال هذا القرار بإصدار قانون سلطة النقد في العام 1997. وقد أنشئت سلطة النقد لتحقيق العديد من المهام الواردة في بروتوكول باريس الاقتصادي كما ورد في القانون رقم (2) للعام

16 المصدر السابق.

17 وكالة معا الإخبارية. الوزير لـ معا: الجهاز المصرفي قادر على مواجهة الازمات المالية. (تاريخ الدخول:

2014/7/1). الرابط الالكتروني: <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=694996>.

1997. وتمارس سلطة النقد عدداً من المهام المناطة بالبنك المركزي، وليس كلها، تتحدد على وجه الخصوص في مراقبة المصارف، وخدمات المدفوعات، والأبحاث، والإحصاء¹⁸.

كما هو واضح من تعريف سلطة النقد، فإنها ملتزمة باتفاقية باريس الاقتصادية التي تضع العديد من القيود على تطور سلطة النقد نفسها، بالإضافة إلى تطور النواحي المالية والاقتصادية داخل مناطق السلطة الوطنية، والأهم هو إجبار سلطة النقد -بالارتكاز على الاتفاقية- على التنسيق المستمر مع البنك المركزي "الإسرائيلي"، واستخدام عملة الشيكل، بالإضافة إلى قيود على احتياطات العملات المختلفة وربطها الدائم بالشيكل.

ترتبط سلطة النقد بإطار قانوني وتشريعي، ومن أهم محددات الإطار القانوني ثلاثة قوانين، هي: قانون رقم (2) للعام 1997 بشأن سلطة النقد الفلسطينية، قانون رقم (7) لسنة 2013 بشأن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، قانون رقم (6) لسنة 2013 بشأن تعديل قرار بقانون مكافحة غسل الأموال رقم (9) لسنة 2007، قرار بقانون رقم (17) لسنة 2012 بشأن قانون تسوية المدفوعات الوطني، قرار رقم (62) لسنة 2011 بشأن نظام رسوم ترخيص المصارف، قرار رقم (108) لسنة 2011 بشأن النظام المالي والمحاسبي لسلطة النقد الفلسطينية، قرار رقم (132) لسنة 2011 بنظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة، قرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن المصارف، مرسوم رقم (13) لسنة 2008 بشأن نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة، قانون رقم (2) لسنة 1997 بشأن سلطة النقد الفلسطينية¹⁹.

تنظم هذه القوانين عمل سلطة النقد، وكذلك ترخيص المصارف والشركات المصرفية المختلفة، بالإضافة إلى إجراءات مكافحة غسيل الأموال، التي صدر قرار بقانون خاص بها نتيجة ما سمي بـ"محاوية الإرهاب"، ولتجفيف أموال بعض الأحزاب والمنظمات الفلسطينية، والذي أصبحت البنوك تستخدمه لإغلاق حسابات بعض المنظمات الأهلية، ومنها تلك العاملة في القطاع الزراعي تحت مبررات مختلفة.

يعمل ضمن نطاق اختصاص سلطة النقد 17 مصرفاً وبنكاً، تملك شبكة تزيد على 252 فرعاً ومكتباً. ومن بين هذا العدد هناك سبعة مصارف محلية، وعشر مصرفاً أجنبياً. كما أن مصرفان من المصارف العاملة في فلسطين هي مصارف إسلامية. كما يعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة 256 صرافاً معتمداً من قبل سلطة النقد²⁰. ونجد من بين البنوك المحلية سبعة منها مدرجة ضمن سوق فلسطين للأوراق المالية، وأكبر قيمة سوقية هي لبنك فلسطين بواقع 448 مليون دولار أمريكي²¹. بينما يعمل البنك العربي داخل السوق الفلسطينية وأسهمه مدرجة ضمن السوق الأردنية، وهو أكبر بنك من حيث التشغيل والأصول في فلسطين.

بمقارنة إجمالي التسهيلات مع الودائع، فقد بلغ إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في فلسطين، بحسب أرقام جمعية البنوك حتى نهاية أيار 2014 8.5 مليار دولار أمريكي، أي أن إجمالي القروض من الودائع يبلغ قرابة 52%. ويستحوذ بنكا العربي وفلسطين على أكثر من 55% من حجم الودائع في فلسطين، وكذلك الحال

18 سلطة النقد الفلسطينية. أيلول 2014. الموقع الإلكتروني.

19 المصدر السابق.

20 سلطة النقد الفلسطينية. أرقام وحقائق الربع الثالث 2014.

21 بورصة فلسطين. تقرير التداول الدوري للفترة ما بين 8/3 - 2014/8/31. الرابط الإلكتروني:

<http://www.pex.ps/PSEWebSite/NASHRA/20140831.pdf>

ينطبق على استحواذهما على التسهيلات المصرفية بنسبة تبلغ 60٪، بينما تتوزع النسبة المتبقية على بقية المصارف الـ 15²².

وجود هذا العدد الكبير من البنوك ليس هناك ما يبرره في ظل صغر ومحدودية حجم الاقتصاد الفلسطيني، ومسيطر عليه بنيوياً من قبل الاحتلال، مقارنة بالاقتصاد الصيني الذي يصل فيه معدل البنوك لعدد السكان 0.02 لكل مائة ألف من السكان²³، فيما تصل هذه النسبة في فلسطين إلى 2.2 بنك لكل مائة ألف، وهي نفس النسبة في اقتصاد دولة متقدمة مثل الدنمارك، كما يعني هذا في حال تطبيق نفس نسبة البنوك في الصين إلى حاجتنا إلى نصف بنك فقط لا غير.

جدول: يوضح نسبة البنوك في الاقتصاديات المتقدمة مقابل عدد السكان

الدولة	نسبة البنوك لكل مائة ألف من السكان
المانيا	2.3
الدنمارك	2.2
الولايات المتحدة الأمريكية	2.1
فرنسا	1.1
بريطانيا	0.5
فلسطين	2.2

كما أن البنوك ذاتها لا تعمل على تعزيز الاستثمار في قطاعات اقتصادية إنتاجية من خلال توفير قروض بفوائد ميسرة على مستويات طويلة، ومتوسطة، وقصيرة الأمد، وذلك تحديداً في مجال القروض الإنتاجية (بدأت بعض المحاولات لتمويل تحت مسمى المنشآت الصغيرة والمتوسطة)، حيث تعطي البنوك القروض في مجال الاستهلاك، وشراء العقارات بما يعنيه هذا من ضمان استرداد عالٍ لقيمة القرض وانخفاض المخاطرة، غير أن هذه القروض بأكملها تسجل ضمن نفقات الاستهلاك وليس الإنتاج، بينما القروض الإنتاجية لا تقوم البنوك بإعطائها، وذلك بسبب ارتفاع مخاطر عدم التحصيل من وجهة نظر البنوك، ولكن هذا النوع من المخاطر هو الذي يعمل على تطوير قطاع إنتاجي صغير، ومتوسط، وحتى كبير، يعتمد في حركته على الأصول المودعة

22 عبد الله، محمد. 4.7 مليار دولار إجمالي القروض الممنوحة في فلسطين. جريدة القدس. الرابط الالكتروني:

<http://www.alquds.com/news/article/view/id/514260>

23 Raghavan, Pyaralal. India's stunted banking sector: Number of banks per lakh population in Germany is 230 times higher than that of India. Link: <http://blogs.timesofindia.indiatimes.com/minorityview/indias-stunted-banking-sector-number-of-banks-per-lakh-population-in-germany-is-230-times-higher-than-that-of-india/>

في البنوك من قبل المواطنين الفلسطينيين، التي يقوم مواطنون فلسطينيون آخرون باستثمارها بشكل إنتاجي لتوسيع دائرة الإنتاج والتشغيل²⁴.

إذن، تتنظر البنوك للاقتصاد الفلسطيني على أنه مكان مناسب لمراكمة الأرباح دون الاضطرار إلى إرجاع جزء من هذه الأرباح من خلال عملية إعادة استثمارها في مشاريع إنتاجية وصناعية، وتعمل السلطة موافقة على هذا النهج الفريد من نوعه، حيث تشترط معظم الدول على البنوك العاملة على أراضيها تخصيص نسبة معينة لاستخدامها كقروض صناعية وإنتاجية. حيث وضع البنك الاحتياطي الهندي خلال عام 2014 قائمة للقطاعات ذات الأولوية في مجال الإقراض، ويأتي على رأسها قطاع الزراعة، ثم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، ثم التعليم²⁵.

عند مقارنة إحصائيات لدراسات عدة بين نسب الاستثمار للبنوك في فلسطين وفي دول عربية مجاورة، أن هذه البنوك تستثمر القليل فقط من ودائعها في فلسطين مقارنة بالأردن ومصر، فقد "قامت البنوك في العام 1996 بتوظيف حوالي 68% من مجمل ودائعها على شكل أرصدة لدى البنوك في الخارج. أما نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع (التي وصل أعلى معدل لها 38% العام 2000 خلال الفترة 1996-2003)، نجدها نسبة متدنية مقارنة بالدول المحيطة، ما يشير إلى تواضع دور البنوك في تمويل الأنشطة الاقتصادية في المناطق الفلسطينية"²⁶.

تضع دراسة أحدث نسب استثمار البنوك موضع تساؤل حيث تشير إلى "أن نسبة استثمارات المصارف العاملة في فلسطين؛ سواء من إجمالي ودائع العملاء أو من إجمالي الموجودات، هي الأقل بشكل عام مقارنة بالدول المجاورة، ويعزى ذلك -إضافة إلى ارتفاع المخاطرة السياسية- إلى ضعف السوق المالية الفلسطينية من حيث تنوع الأدوات الاستثمارية كما سبق ذكره، واقتصارها فقط على الأسهم، ما يضعف قدرة المصارف على استثمار فوائضها المالية في السوق المالية المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار في أدوات استثمارية أخرى خارج فلسطين". ونرى أن نسبة الاستثمار من إجمالي ودائع العملاء 6.29%، ونسبة الاستثمارات من إجمالي الموجودات تبلغ 4.78%، خلال عام 2008 في حين نرى أن هذه النسب في مصر على التوالي 27.09%، و18.78%²⁷، ما يعني أن البنوك بالأساس تهزّب الأموال وودائع المجتمع الفلسطيني الموجودة لديها إلى الخارج لتحقيق الأرباح، في كسر للعلاقة التبادلية بين الربح والمجتمع، حيث أن المودع الفلسطيني في أي بنك، يرغب في رؤية الاستثمار في الداخل، بما يعود عليه وعلى مجتمعه بالنفع الاقتصادي والتنموي. هذه الملاحظة التي قدمت من مداخله جهاد الوزير محافظ سلطة النقد، الذي تقع على مسؤوليته وسلطة النقد تنظيم عمل المصارف وموضوع

24 فراس جابر، 2010. خصخصة فلسطين. في وهم التنمية: في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

25 Reserve Bank of India. Priority Sector Lending - Targets and Classification. Link: <http://www.rbi.org.in/scripts/FAQView.aspx?Id=87>

26 الجعفري ومكحول وآخرين. 2003. قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). ص 4

27 جهاد الوزير. 2008. السياسات المصرفية اللازمة لتشجيع الاستثمار في سوق رأس المال الفلسطيني. في وقائع الملتقى السنوي الثاني لسوق رأس المال الفلسطيني. رام الله-عمان 2008/12/27. رام الله: سوق فلسطين للأوراق المالية.

الاستثمار، لكن سلطة النقد لا تعمل على إجبار المصارف على الاستثمار في فلسطين، وتحديدًا في مجال الإنتاج، وهذا يعني أن البنوك تفضل حماية الأموال خارج الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالإضافة إلى عدم استثمار البنوك في الداخل، هناك أيضاً الاستثمارات البنكية في الخارج، وإذا ما أضيف إلى ذلك أن التسهيلات الائتمانية ضعيفة، وما يتم منها يوجه بالعادة نحو الشركات والأفراد القادرين على التسديد، أي دون وجود مخاطر عدم التسديد، نرى أن قطاع البنوك يعمل ضمن قاعدة جني الربح وعدم توظيف إلا الجزء مضمون الأرباح²⁸. تشكل القروض الاستهلاكية، والتي تشمل القروض لتسديد العجز في ميزانية الحكومة الفلسطينية الحصة الأكبر من القروض التي تقدمها البنوك حيث وصلت في بنك فلسطين لـ 68% خلال عام 2014، 29 وتعتمد عليها البنوك لتحقيق الأرباح.

فيما يلي جدول توزيع القروض حسب القطاع كما ورد من سلطة النقد الفلسطينية للعام 2013:

28 فراس جابر، مصدر سبق ذكره.

29 مقابلة شاعر الصفدي، بنك فلسطين. 2014/7/7. مقابلة خاصة بالدراسة.

جدول: توزيع القروض حسب القطاع / 2013	
القطاع	
723.2	السلطة الوطنية الفلسطينية
0.3	السلطات المحلية الفلسطينية
0.1	مؤسسات القطاع العام الفلسطينية غير المالية
2454.6	المقيمين الاخرين
957.2	قروض الشركات المقيمة
167.7	القروض المضمونة بعقار
32.1	الانشاء والتطوير
38.9	تطوير الاسر المعيشية
96.7	اخرى
755.3	ضمانات اخرى
10.1	الزراعة/الصناعة الغذائية
554.3	القروض التجارية/الصناعية
26.3	اقراض المشاريع الصغيرة
4.0	تمويل التجارة الخارجية
160.5	اخرى
34.2	القروض المضمونة بالنقد
3.1	الزراعة/الصناعة الغذائية
24.3	القروض التجارية/الصناعية
0.1	اقراض المشاريع الصغيرة
0.0	تمويل التجارة الخارجية
6.7	اخرى
1435.3	قروض الاشخاص المقيمين
303.4	القروض الممنوحة بضمان الرهن العقاري
219.8	قروض المركبات الخاصة
2.2	القروض بضمانة نقدية
217.6	اخرى
14.0	القروض التعليمية
127.1	القروض الاستهلاكية
80.0	قروض التقسيط

47.1	القروض الاستهلاكية الأخرى
771.1	أخرى
47.0	بطاقات الائتمان
19.7	بطاقات الائتمان المضمونة نقداً
27.4	أخرى
15.0	مؤسسات خدمات الاسر المعيشية غير الربحية
50.9	مخصصات قروض المقيمين
35.7	قروض غير المقيمين
1.3	مخصصات قروض غير المقيمين
3213.8	اجمالي القروض

2.3 الزراعة والقروض: تجارة "خاسرة"

كان الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً زراعياً بامتياز، ومن خلال تعاقب الهزائم وخسارة فلسطين، انتهت الأرض إلى سيطرة الاحتلال الكولونيالية الكاملة، وتحول مع الوقت نتاج السياسات الاحتلالية المزارع الفلسطيني المتمسك بأرضه إلى عامل في الورشات "الإسرائيلية" داخل الأراضي المحتلة عام 1948. "كان الاقتصاد الفلسطيني، قبيل احتلال "إسرائيل" للضفة الغربية وقطاع غزة، في معظمه اقتصاداً زراعياً مُتاجراً به، تستوعب الزراعة فيه نحو 40% من إجمالي اليد العاملة، معظمها من العمال غير المهرة. وبحلول سنة 1993 لم يكن القطاع الزراعي يوظف سوى أقل من 20% من العمال الفلسطينيين، حيث نُقل «فائض» اليد العاملة الفلسطينية إلى الاقتصاد "الإسرائيلي". لكنه عاد جزئياً إلى الضفة الغربية وغزة في التسعينات، وانخفضت بالتالي مساهمات الزراعة في إجمالي الناتج المحلي في الفترة 1970-1991 من 33.7% إلى أقل من 16%. بينما تحول الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد خدماتي معتمد على التجارة مع "إسرائيل" وعلى مصادر الطلب منها لا على مصادر الطلب والعرض الدولية أو المحلية، ففي الفترة 1970 - 1991 كانت "إسرائيل" هي الشريك التجاري الأساسي، مستوعبة 70% من صادرات الضفة وغزة، ومزودة 90% من وارداتهما. وكان للسلع "الإسرائيلية" حرية الدخول إلى الاقتصاد الفلسطيني، الذي مثل بالنسبة إليها ثاني أكبر سوق بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بينما عانى الفلسطينيون قيوداً جمركية وغير جمركية أعاقَت دخول بضاعتهم إلى السوق "الإسرائيلية"³⁰.

استمر هذا الوضع الاقتصادي الفلسطيني بالتبعية الكاملة حتى بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث رسخت اتفاقية باريس هذه التبعية في كافة المجالات، فيما ساهمت سياسات السلطة في إفقار المزارع الفلسطيني "الفلسطيني/المزارع/ة"، وجد نفسه وحيداً، معظم الوقت، في مواجهة بنية استعمارية توسعية وظفت أساليب ممنهجة لاستلاب قوة عمله وما يحتاجه من أرض وماء ومواد خام أو وسائل للإنتاج. ولم يحمل له قدوم السلطة باتفاقياتها ومناحيها إلا مزيداً من الاغتراب عن عمله وأرضه؛ بما جلبته من إمكانيات "تطبيع الاحتلال"،

³⁰ لورا عدوان، 2011. زراعة في مواجهة الاقتلاع. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

وبعجزها عن توفير برامج إنتاجية أو أية تكتيكات للخروج من حالة الاستلاب والاقتلاع المستمرة. فكان على الفلسطيني أن يختار بين الممكنات المتاحة بما يسمح له بإعادة إنتاج نفسه وعائلته. وهنا، اختار الزراعة بالرغم من كونها الأقل جاذبية بين الأشغال اليوم، ليس في فلسطين وحدها وإنما في العالم بجزأيه النامي والرأسمالي³¹.

جاءت الانتفاضة الفلسطينية لتكشف عن حالة الارتهاق والتبعية والانكشاف العالية التي سببتها سياسات السلطة الفلسطينية، من خلال تأسيس وزارات ومؤسسات عامة لم تراعي ظرف شعب تحت الاحتلال، وفيما لم تساهم سياساتها جدياً في تعزيز الصمود، أدت البنى الاجتماعية وآليات التكيف دورها في الحفاظ على مجتمع صامد خلال فترة الانتفاضة الثانية، فقد كانت إحدى نتائجها منع الفلسطينيين من العمل داخل الخط الأخضر، وساهم هذا في عودة بعضهم إلى أعمال هجروها سابقاً "إن العودة إلى الزراعة في حالة مستمرة من الاستلاب، كما هي الحالة هنا، لم تساعد في تحقيق الاستقرار والإحساس بالأمان للمزارعين الذين أفقدوا السيطرة على وسائل إنتاجهم (حين تم استلابها)، وبالتالي فقدوا القدرة على التحكم بإعادة إنتاج ظروف حياتهم ووجودهم كما أرادوه. ومجيء السلطة بالصيغة التي جاءت بها، لم يغير شيئاً من ظروف الاستلاب، وإنما زاد من شعور المزارعين بأنهم فئة مهمشة، وبالتالي عزز اغترابهم. وأعني بالاغتراب هنا: عجز المزارعين عن التحكم بوسائل إنتاجهم وعملهم نتيجة استلاب مقدراتهم بتحالف القوى الخارجية والداخلية المذكورة أعلاه، بما يمنعه من إعادة إنتاج وجودهم خارج الشكل المحدد لهم في الشرط الاستلابي"³².

إعادة الإنتاج في حالة مجتمع يعتمد على موارد محدودة تتم من خلال استخدام الزراعة والصناعة، والتبادل التجاري الصغير، والتركيز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات قدرة تشغيل عالية الكثافة، ولكن وجود عقبات جوهرية أضعفت من قدرة هذه القطاعات والأدوات، حيث نجد بنداً خطيراً في اتفاقية باريس يخص الزراعة هو ب (51) في الاتفاقية، حيث سمح بتبادل حر للمنتجات الزراعية دون ضرائب أو جمارك بين الجانبين³³، ما منع السلطة من حماية الأسواق الفلسطينية من الماكينة الإنتاجية الزراعية الكبيرة التابعة للاحتلال، والمقامة بالأساس على الأراضي الفلسطينية، وبالتالي عدم توفير حماية للمزارعين الفلسطينيين ومنتجاتهم، واستباحة السوق الفلسطينية من قبل المنتجات الزراعية، ما أثر بشكل كبير على هذا القطاع الكبير والحيوي، ومنع من تطوره، بما يخدم استبدال المنتجات الإسرائيلية بأخرى فلسطينية. ويمكن النظر إلى الأرض على أنها سلعة سياسية، وبالتالي تم التنازل عن الأرض والمياه كسلع سياسية، أو بأفضل الأحوال إضعافها كجزء من شروط الاحتلال، وعليه أصبح القطاع الزراعي الفلسطيني ضعيفاً بما يشكله كعماد لاقتصاد الصمود، وذلك لاعتماد عدد كبير من الأسر الفلسطينية على الإنتاج الزراعي والحيواني وارتباطهم بأرضهم، ما عطل أيضاً ومنع تطور ونشوء قطاع زراعي إنتاجي منظم وقوي³⁴. يضاف على هذا السياسات الرسمية الفلسطينية التي سبق الحديث عنها، التي تماهت مع السوق الحرة، دون أن تكون قادرة على التحكم في معبر واحد بشكل حر!.

التراجع المستمر في الزراعة وقطاع الثروة الحيوانية نتاج ممارسات الاحتلال المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى السياسات الاقتصادية الليبرالية التي انتهجتها السلطة بالتركيز على الخصخصة، وغياب أي دعم أو رعاية من

³¹ لورا عدوان، المصدر السابق.

³² المصدر السابق.

³³ اتفاقية باريس، ص 19.

³⁴ فراس جابر، مصدر سبق ذكره.

قبل مؤسسات السلطة للقطاعات المهمة، ويمكن التدليل على هذا بأن ميزانية وزارة الزراعة لم تتجاوز في أحسن أحوالها 1% من الميزانية العامة للسلطة. وجاءت الخطة التنموية الأخيرة لتخصص 206.5 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات من ميزانية السلطة لقطاع الزراعة، منهم 83.5 مليون دولار نفقات تشغيلية (أي ترصد للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة) ونسبة تبلغ 40.5%، فيما تبلغ قيمة النفقات التطويرية (أي التي توجه للمشاريع المباشرة بالقطاع) 123 مليون دولار، ما نسبته 59.5% من مجمل مخصصات هذا القطاع، أي أن السلطة خصصت مبلغاً قيمته 41 مليون دولار لمشاريع تطويرية في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية³⁵، وهي قيمة بالتأكيد تستحق أن تناقش باستضافة!

هذه المبالغ يجب أن تواجه العديد من العوامل التي لعبت دوراً مهماً في تدمير التنمية الريفية القائمة على الزراعة بدءاً بالاحتلال العسكري كما الحال في فلسطين ومصادرة الأراضي الزراعية لصالح بناء المستوطنات للمستعمرين الجدد، إضافة إلى عدم استقلالية السياسات الحكومية التي أهملت الريف، حيث أصبحت الكثير من القرى خارج خطط التنمية المتعاقبة، إضافة إلى عزل مئات التجمعات والقرى الريفية عن العالم بفعل جدار الفصل العنصري، الذي تقيمه سلطات الاحتلال في الضفة الغربية، والذي صادر أيضاً عشرات الآلاف من الدونمات من أراضي المزارعين الفلسطينيين، وأصبحت تلك القرى بعيدة تماماً عن أهداف التنمية، وقد أصبحت هذه التجمعات تعرف لاحقاً بالمناطق المهمشة³⁶.

3.3 هل هناك إقراض؟

المنشآت الصغيرة، وكذلك القطاع الاقتصادي غير المنظم³⁷، والذي تعتبر غالبية الأنشطة الزراعية ضمنه يعملان وفق استراتيجية تكيف ضمن المجتمع الفلسطيني، وهذا ما برز خلال فترة الانتفاضة الثانية، حيث تعطلت المنشآت الاقتصادية الكبيرة والشركات الخدمية دون أن تستطيع أن تنفذ جزءاً من الاقتصاد، وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن قيمة إجمالي الإنتاج في هذا القطاع بلغت حوالي 218.1 مليون دولار أمريكي، ساهم الإنتاج الزراعي بما نسبته 70.2%، ولكن نفس المسح يشير إلى تراجع في عدد المشاريع في القطاع غير المنظم بنسبة 20.8% خلال مسح 2008³⁸. يعمل هذا القطاع على توفير فرص العمل والتخفيف من البطالة والتخفيف من حدة الفقر، حيث يعمل في هذا القطاع حوالي 192 عامل/ة، منهم 40.6% في القطاع الزراعي³⁹، وتظهر النسب الكبيرة للأنشطة المنظمة خارج المنشآت، التي تأسست بعد اندلاع انتفاضة

35 خطة التنمية الوطنية، ص 86.

36 أيلين كتاب ، وإياد الرياحي. المرأة والتنمية الريفية. دراسة غير منشورة. مؤسسة كوثر.

37 يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اعتماداً على توصية منظمة العمل الدولية، القطاع غير المنظم على أنه:

المشاريع الأسرية غير التضامنية، المشاريع الأسرية (ليس منشأة أو مؤسسة)، العاملون بأجر في منشأة/ مشروع غير مسجل في الضريبة.

38 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2014. مسح القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة: النتائج الأساسية.

الرباط الإلكتروني / http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1760.pdf

39 المصدر السابق.

الأقصى بفعل الإغلاق الإسرائيلي، وصعوبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، دور هذه الأنشطة كواحدة من الاستراتيجيات التي تستخدمها الأسر الفلسطينية للتأقلم مع الظروف الصعبة، وبخاصة في فترات الأزمات، فانتشار هذه الأنشطة خلال الانتفاضة جاء في إطار محاولة الأسر التكيف مع الأوضاع الصعبة التي تعيشها، ومن أجل توفير الحد الأدنى من الدخل للأسر لتغطية ولو جزء قليل من احتياجاتها⁴⁰.

واجهت هذه المنشآت صعوبة لاحقة في التكيف مع ضراوة "السوق" المفتوح للمنافسة، فهناك المزارع الإسرائيلي الذي يتلقى الدعم من حكومته، إضافة إلى قدرته على استباحة السوق الفلسطينية دون حسيب أو رقيب، ومن ناحية أخرى فهناك توجيه هائل للموارد في قطاع الخدمات والبنوك وشركات الاتصالات. تبين من خلال عدة ورش في محافظات طوباس وجنين وقلقيلية⁴¹، عقدت بحضور ممثلين عن الغرف التجارية، البلديات، جمعيات تعاونية، مزارعين، أجمع الممثلون أن هناك غياباً لأي نوع من الإقراض الزراعي من قبل البنوك، لأن البنوك تتعامل مع السلع والمنتج الزراعي والحيواني كمخاطر عالية، ولا يوجد ضمانات على التسديد، وفي بعض الأحيان أنها مشاريع تعمل في مجال (الكائنات الحية) وهو خطر للإقراض، فيما أن تقديم قرض لشركة كبيرة تقدم خدمات يمكن أن يكون أسرع وأسهل. وهذا ما أكدته مقابلات البنوك حول وجود مخاطرة عالية في القطاعات الزراعية، والتركيز في دراسة المشاريع على نسبة الربح المتحققة، وهذا ما يقصي هذه المشاريع من دائرة الاقتراض.

يبين الشكل التالي حجم القروض التي تلقتها القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال برنامج ضمان القروض المنفذ من قبل صندوق شراكات⁴² التابع لصندوق الاستثمار الفلسطيني:

40 مجدي المالكي، ياسر شلبي وآخرين. 2004. القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة:

الخصائص الاجتماعية الاقتصادية العامة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). ص 79

41 محاضرات ورشات عمل لتخطيط الأولويات الاقتصادية. شهر أيلول/ 2014.

42 صندوق شراكات. الرابط الإلكتروني: <http://ar.sharakat.ps/wordpress/loan-guarantee-facility>

توزيع المحافظة حسب القطاع الاقتصادي - 30 حزيران 2014



نرى أن حصة القطاع الزراعي هي 9%، ولا نجد أي أرقام تفصيلية تشير إلى أي نوع من المشاريع الزراعية المشار إليها، أو حصص المزارعين الصغار والمتوسطين من هذه القروض.

طريقة عمل هذا الصندوق من خلال الاستثمار في الشركات التي تعمل بدورها مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة "وسيتم توظيف استثمار صندوق شراكات في شركة أصالة في تمويل يقدم للنساء الفلسطينيات على شكل قروض صغيرة يتراوح قيمة التمويل للقروض الواحد ما بين 500 - 15,000 دولار أمريكي، وسيتم استخدام تلك القروض في تلبية احتياجات النساء الفلسطينيات في إنشاء مشاريع جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على المشاريع المنتجة، أو على توسيع وتطوير مشاريع قائمة".⁴³

الاستثمار من خلال أصالة وغيرها من المؤسسات/ الشركات يعني إعادة إنتاج نفس أساليب العمل التي تقوم على بيع القروض لصغار المزارعين، وريات البيوت بفوائد عالية. الصندوق نفسه لم ينتج أداة مالية/ ائتمانية جديدة تعمل على تطوير وتنمية القطاع الزراعي وإنما استثمر في مشاريع ناجحة بالفعل، ولكن نجاحها لا يعني بالضرورة نجاح المشاريع المقترضة قال الدكتور ضرغام مرعي، نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الاستثمارية في صندوق الاستثمار الفلسطيني استثمر صندوق شراكات ما يزيد عن 10 مليون دولار أمريكي في 7 شركات فلسطينية منذ إنطلاقه في بداية عام 2013، وقد توزعت هذه الاستثمارات على شركات ومشاريع عاملة في قطاعات التمويل متناهي الصغر والسياحة والزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات وغيرها. وتتبع أهمية

43 دنيا الوطن. صندوق شراكات يستثمر في شركة أصالة للتنمية والإقراض بهدف تمويل قروض للنساء العاملات في المناطق المهمشة في فلسطين. الرابط الإلكتروني:

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/591635.html>

التركيز على قطاع التمويل متناهي الصغر، في أنه يدعم شريحة واسعة من أبناء شعبنا غير القادرين على الحصول على تمويل من البنوك أو مؤسسات التمويل الأخرى، حيث عمل شركات في السابق على تقديم تمويل بقيمة 3 مليون دولار على شكل قرض لمؤسسة فانتن استهدف تمويل مشاريع عاملة في قطاعي الزراعة والمناطق المتضررة من جدار الفصل العنصري، في حين أنه اليوم يساهم في زيادة الحجم التمويلي لمحفظه الإقراض في شركة أصالة.⁴⁴

مرعي في سياق حديثه عن حجم استثمارات الصندوق يوضح بشكل جلي أن البنوك والمصارف بدورها لا تتوجه لإقراض شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني، ومن ضمنهم صغار المزارعين الذي يعملون في المناطق المهمشة.

الحصول على القروض ليس شرطاً أو متطلباً من أجل نجاح واستمرار المشروع الزراعي/ الحيواني، ولكن وجود القروض في حالة هذه المشاريع الإنتاجية يخضع لاتجاهين، الأول مرتبط بالبنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تضع شروطاً تجعل من الصعب على ملاك المشاريع الإنتاجية الصغيرة، وتحديدًا العاملة في القطاع الزراعي أن تلبّيها، والاتجاه الثاني مرتبط بالحصول على قرض من المؤسسات الأهلية، والشركات التي تمول المشاريع الصغيرة، والتي تضع بدورها جملة شروط وحجم فوائد تجعل من انهيار أو فشل المشروع يحمل الأسرة ديناً إضافياً، لأن حجم الفائدة عالي، وقسط السداد ارتباطاً بدخل هذه الأسر كبير نسبياً:

"لقد أخذت قرضاً لتربية الدواجن، إنا لم يكن لي خبرة في تربية الدواجن، لكن المؤسسة التي أخذنا منها القرض تعطي فقط للنساء، فأخذت القرض باسمي وعمل فيه زوجي مشروع الدواجن، لكن خسر المشروع، وأصبح علينا قسط شهري للقرض بقيمة 75 دولاراً شهرياً"⁴⁵

هذا يعني تكبيل الأسرة المنتجة المزيد من الالتزامات والديون نتاج نظام الإقراض المتاح، مما يترك الخيار الوحيد هو المشاريع الإنتاجية المختلفة التي تقدمها المؤسسات الأهلية. هذه المشاريع موجهة بالأساس من أجل التعامل مع الفقر وتخفيف آثاره من خلال تسهيل للمزارعين والمنتجين الحصول على بعض المساعدات والمنح المتفاوتة (تدريب، استشارات، شراء منتجات، تسويق، المساعدة في شراء بعض الوسائل الإنتاجية... الخ)، وتسعى إلى ذلك من خلال فكرة تعزيز صمود المنتجين والأسر التي تتعاطى بالإنتاج الزراعي والحيواني، وغالباً ما تواجه هذه التدخلات الإنتاجية مشاكل متفاوتة، من عدم قدرة اكتفاء الأسرة معيشياً من خلال الدخل الناتج عن هذه المشاريع، أو عدم قدرتها على الدخول إلى السوق، وبيع المنتجات بسعر مريح، أو بيع المشروع من البداية من أجل تحويله إلى سيولة مالية.

عملت بدورها عدة مؤسسات وجمعيات زراعية وتعاونيات على تأسيس شركة خاصة للتمويل والإقراض الزراعي، عملت هذه الشركة على استهداف خاص للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية من خلال استهداف المناطق الريفية "بين مدير عام الشركة محمد أبو دلو، أن حجم تمويلات الشركة منذ مطلع كانون الثاني العام 2008 وحتى نهاية الشهر الماضي، بلغت 19 مليون دولار امريكي، من خلال تقديم ما يزيد عن 2800 قرض في الضفة الغربية وقطاع غزة. أحد أبرز ما تتميز به الشركة، هو انها المؤسسة المالية الوحيدة التي تركز 100% من

44 دنيا الوطن، المصدر السابق.

45 آيلين كتاب، مصدر سبق ذكره.

عملها في المناطق الريفية الفلسطينية، بالإضافة إلى أنها المؤسسة المالية الأولى في منح القروض العينية فقط عند استهدافها شتى القطاعات الاقتصادية.⁴⁶

قدمت الشركة 6.9 مليون دولار لتمويل القطاع الزراعي حتى نهاية 2012، وبعدد مشاريع بلغ 1025، تقدم الشركة تمويلات عينية تغطي احتياجاتهم من مواد أولية أو معدات زراعية بذور واشتال وبيوت بلاستيكية ودواجن، واعلاف، واغنام وابقار، الخ من مدخلات الانتاج الزراعي، ناهيك عن متابعتهم بشكل دوري لضمان نجاح المشروع، ما أدى إلى انخفاض نسبة التعثر في السداد الى اقل من 6% على الرغم من المخاطر الكبيرة التي تحيط بالزراعة. تقوم رؤية الشركة تقوم على تشجيع فلاحه الارض الفلسطينية واستغلالها، وصولاً إلى تحقيق الكفاءة الذاتية للشعب على أرضه، لذا فإنها معنية ومستعدة لتقديم التمويلات اللازمة لكل مزارع يسعى إلى استغلال أرضه في الزراعة.⁴⁷

المزارع والمنتج لا يواجه فقط صعوبة في الحصول على تمويل من أجل الاستمرار في عمله، ولكن هناك صعوبات تتعلق بسعر البيع وسعر مدخلات الإنتاج، كما يبين رئيس جمعية كفر عبوش التعاونية للتطوير الزراعي "الزراعي"

"أول شيء تحديد سعر الدجاج من قبل السلطة وخاصة لما يرتفع سعر الدجاج عند البيع ولي ممكن ما تحصل هاي غير في العمر مرة انو يوصل سعر الدجاج 12 إلى 13 شيكل سعر كيلو الدجاج رأساً (مباشرة) بتدخل وزارة الزراعة لا ما بصير لازم نعملو 10 شيكل سعر الكيلو كحد اعلى... انا مع السلطة في هذا الحكي حدد من حق المستهلك انو يكون محمي لكن مثل ما هو المستهلك محمي يجب أنا كمزارع أكون محمي أنت حددت سعر برضو حددي سعر أنا ليش تخلي السوق يلعب فيه أو الشركات أو المؤسسات التي تزودنا بالصوص والعلف هي التي تتحكم فينا تعالي كوزارة حددي سعر العلف ليش تخلي الشركة هي التي تتحكم على مزاجها بترفع السعر، وسعر الصوص الصغير على كيفهم التجار برفعوا وينزلوا"⁴⁸

الإشارة إلى وجود شركات كبرى تعمل في مجال إنتاج وتسويق العلف والصيصان، وتتحكم بشكل كبير في السوق، مما لا يترك للمزارع هامش ربح يساعده في تطوير عمله، ومن ناحية أخرى فإن نفس هذه الشركات الكبرى تعمل على بيع الدواجن، أي أنها تتنافس المزارع الصغير بقدرات هائلة على نفس المساحة، وهي في ذلك تريح مرتين، الأولى من البيع للمزارع بسعر احتكار، والثانية عند بيع الدواجن في السوق.

4.3 الإقراض الزراعي: الكبار ضد الصغار:

يقع غالبية الفقراء والشرائح الاجتماعية الفقيرة، المزارعين وأصحاب المنشآت الصغيرة خارج دائرة الزبائن المحتملين للبنوك من حيث القروض، حيث تعتمد البنوك بالأساس على تقديم القروض الاستهلاكية لشراء المنازل، السيارات، الأثاث "أظهرت بيانات وأرقام صادرة عن جمعية البنوك في فلسطين، مؤخراً، أن إجمالي التسهيلات والقروض التي قدمتها المصارف العاملة في فلسطين، بلغت 4.7 مليار دولار أمريكي، حتى نهاية

46 شركة ريف للتمويل. الموقع الإلكتروني: <http://www.reef.ps/atemplate.php?id=2>

47 المصدر السابق.

48 مقابلة سلمان بشناق. رئيس جمعية كفر عبوش التعاونية للتطوير الزراعي. 2014/9/6. مقابلة خاصة بالدراسة.

أيار 2014. حصة ديون الحكومة من إجمالي القروض والتسهيلات لصالح البنوك، بلغت 1.35 مليار دولار أمريكي، فيما النسبة المتبقية "3.4 مليار دولار" موزعة على القطاع الخاص (أفراد وشركات)، وتنتشر القروض الاستهلاكية بقيمة بلغت 890 مليون دولار.⁴⁹

تقع هذه الفكرة في صلب استراتيجية البنوك والمصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعزو دراسة لمعهد ماس السبب أن الاقتصاد الفلسطيني يقوم بالأساس على التوظيف بالقطاع العام من نسبة التوظيف والتشغيل، وتبلغ نسبتهم 23% من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية، لذلك يعتبروا الزبائن المحتملين للحصول على القروض، وبلغ عدد الموظفين العموميين الحاصلين على قروض حتى عام 2012 حوالي 94 ألف موظف حكومي، أي أن هناك علاقة مباشرة بين الموازنة العامة للسلطة، ومحفظة القروض والقروض الاستهلاكية بشكل خاص.⁵⁰

ما بين القروض المضمونة، أي تلك الموجهة للشركات التي لديها الموارد والقدرات والعلاقات للنفذ إلى القروض، والقروض الاستهلاكية الهائلة الموجهة للموظفين في الحكومة، يتبقى للمنتجين، وتحديدًا المزارعين فئات الفئات.

طراً تغير على هذا التوجه، نتيجة عدد من تقارير المؤسسات الدولية (الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي) الذين حددا بشكل خاص مناطق التي تسمى "ج"، كمناطق اقتصادية مستهدفة، نتيجة وجود مخاوف على تأثر شرعية السلطة الفلسطينية، وقدم وزير الخارجية كيري دعماً من أجل تقديم القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وشرع بنك فلسطين من خلال دائرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تقديم القروض، ويحدد مدير الدائرة في بنك فلسطين المشاريع التي تقتض "تقوم بتمويل المشاريع بجميع القطاعات: خدماتية، صناعية، زراعية، تشجع المشاريع الصناعية لكن لا يوجد حصة أكبر لقطاع معين. يوجد مشاريع زراعية في أريحا وطوباس تخص زراعة التمر والخضراوات. كذلك مزارع أغنام، دجاج بياض ولاحم، دون تمييز على مناطق معينة، إلا أن الأكثرية (الدجاج) قرى رام الله وقرى نابلس وقلقيلية".⁵¹

البنك يخطط للتوسع وصولاً إلى تقديم 300 مليون دولار كقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال الخمس سنوات القادمة، ولكن نفس البنك يتبع نفس الإجراءات والمحاذير في هذا الإقراض:

يستطيع طلب قروض هناك نوعين، قروض متناهية الصغر وتبدأ من 10000 إلى 15000 دولار ويتم منح القرض على مراحل ويستلم القرض بعد انتهاء كل مرحلة. ضمانات المشاريع متناهية الصغر أقل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ممكن الاعتماد على الكفالات الشخصية والشيكات.

هناك قروض ال SME وهي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتبدأ من 15000 دولار إلى 2.1 مليون. أما المشاريع الصغيرة والمتوسطة فلأنها أكبر ومناطقها أوسع فتكون أيضاً الضمانات لها متوفرة.⁵²

49 محمد خبيصة، 0.8% حصة قروض الزراعة من إجمالي التسهيلات البنكية بفلسطين. العربي الجديد. الرابط الإلكتروني:

<http://www.alaraby.co.uk/economy/404217fc-3587-40a7-858a-c62a0b517a5a>

50 معهد ماس. 2003. الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمخاطر المترتبة على القروض.

51 مقابلة شاكر الصفدي، سبق ذكرها.

52 مقابلة شاكر الصفدي، سبق ذكرها.

تقديم الشيكات، الكفالات الشخصية، ملكية الأرض، سيارات هي ضمانات القروض متناهية الصغار، أما القروض الأكبر حجماً فتتبع لإجراءات وضمانات أكثر صعوبة، وهذا ما يجعل حصول المزارعين على القروض أمراً ليس يسيراً، ويجعلهم يحجمون عن التقدم.

"لم افكر بأخذ قروض، ولماذا لأن المشروع غير مضمون (نسبة المخاطرة عالية في مشاريع الانتاج الحيواني) ، على سبيل المثال لو كان السعر ثابت ومحدد لفكر الواحد في موضوع الاقتراض ووسع المزرعة ورفع أعداد الصيصان في دورة التربية بدل 4000 صوص إلى حوالي 20000 صوص، لكن أن اربي واخسر، لا يوجد هناك من يحمي ظهري".⁵³

أظهرت البيانات الشهرية الدورية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية أن إجمالي قيمة القروض الزراعية التي قدمتها البنوك العاملة في فلسطين للمقترضين، بلغ نحو 24 مليون دولار، حتى نهاية العام الماضي 2013. وتشكل نسبة القروض الزراعية، من إجمالي التسهيلات التي حصل عليها القطاع الخاص الفلسطيني (مؤسسات وأفراد) حتى نهاية العام 2013، أقل من 0.8%، من أصل إجمالي قيمة القروض المقدمة، والبالغة 3.1 مليار دولار. وبلغ إجمالي القروض المصرفية، في السوق الفلسطينية نحو 4.4 مليار دولار العام الماضي، وتشمل أيضاً القروض المصرفية المستحقة على القطاع الحكومي والبالغة 1.37 مليار دولار. ومقارنة مع بيانات العام 2012، فقد ارتفع حجم القروض الموجهة للقطاع الزراعي العام الماضي بنحو 5.6 مليون دولار، وبانخفاض عن العام 2010، بنحو 7 ملايين دولار، حيث بلغ إجمالي القروض الزراعية آنذاك 30 مليون دولار. ووفقاً لبيانات صادرة عن معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية - ماس في رام الله نهاية العام الماضي، فإن حصة الزراعة من الناتج المحلي لن تتجاوز 4.8% خلال العام 2013 فيما أشار وزير الزراعة في الحكومة الفلسطينية وليد عساف، أن النسبة ستبلغ 5.8%.⁵⁴

الخلاف حول حصة الزراعة من الناتج المحلي بقيمة 1% لن تشكل فرقاً كبيراً، مقارنة بأرقام الزراعة التي وصلت بين 35-48% سابقاً، وحقيقية أنها تشكل رافداً مهماً للعائلات الفلسطينية المنتشرة في المناطق الريفية، والتي تشكل معظم مساحة الأرض المحتلة.

الحصول على قرض للشركات الكبيرة، مثل شركة عزيزا التي تعمل في عدة قطاعات أمر سهل كما يحدثنا مدير دائرة كبار العملاء في الشركة "في البداية كانت الشركة لديها رأس مال كبير من قبل المساهمين ولكن دائماً المشاريع الجديدة والحديثة لا بد من الاستعانة في البنوك وكان سهل الحصول على هذه القروض من أي بنك من البنوك."⁵⁵ وتبلغ الآن القيمة السوقية لشركة دواجن فلسطين (عزيزا) 59 مليون دينار حسب بورصة فلسطين.

مزارع من قرية كفر جمال قضاء طولكرم، وقريب من مصنع شركة عزيزا يتحدث عن أسباب عدم تقدمه لأي قرض، قائلاً " ايش البنوك راح تعملنا، البنوك ببعطوا الموظفين والعسكريين، بدك راتب ينزل ع البنك مشان يعطوك قرض"⁵⁶.

53 مقابلة سلمان يشناق، سبق ذكرها.

54 محمد خبيصة، سبق ذكره.

55 مقابلة عزمي خلف. شركة عزيزا. 2014/9/7. مقابلة خاصة بالدراسة.

56 مقابلة عزمي المرزوق. مزارع. 2014/7/29. مقابلة خاصة بالدراسة.

عقل أبو قرع، الخبير الزراعي، إن أرقام التسهيلات التي حصل عليها القطاع الزراعي، تختصر الحالة التي تعيشها الزراعة الفلسطينية خلال الفترة الماضية، والتي تسجل تراجعاً مستمراً منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، وأن فتح باب الوظائف في مؤسسات السلطة، والاعتماد على المنتجات الزراعية القادمة من الكيان الصهيوني، شكلت بداية انهيار القطاع الزراعي الذي كان يشكل عام 1992، نحو 30% من إجمالي الناتج المحلي لفلسطين، لقد أدى فتح مؤسسات السلطة، واستقبال الوظائف، إلى هجرة الآلاف من المزارعين باتجاه المدن، بينما كان للمحاصيل الزراعية الإسرائيلية ذات الجودة العالية، دور في تراجع نسبة الزراعة والمزارعين⁵⁷.

المنافسة غير العادلة، من خلال الاحتكار أضرت كثيراً بصغار ومتوسطي المزارعين، حيث أغلق الكثير منهم مزارعهم نتاج هذه المنافسة والتحكم بالأسعار "نعم كثير في كفر عبوش على سبيل المثال كان هناك حوالي 30 مربي دواجن، أما حالياً كل الموجود فيها 6 من أصل 30، وكفر زيباد لا يوجد فيها ولا مزرعة كلهم توقفوا وكفر جمال عدد قليل وكفر صور مربين أثنتين⁵⁸".

وزير الاقتصاد السابق ورجل الأعمال مازن سنقرط يتحدث عن واقع الزراعة، حيث أكد أن الزراعة الفلسطينية تحظى بتسهيلات غير متوافرة في العديد من الدول المتطورة، "وأقصد بذلك أن دول الاتحاد الأوروبي تقدم لنا إعفاءً جمركياً كاملاً على كافة المحاصيل الصادرة باتجاهها، مهما كان حجمها. لكن الدعم الرسمي الحكومي للزراعة والمزارعين يكاد يكون معدوماً، الفلسطيني تاريخياً يملك مهنة واحدة وهي الزراعة، والبيئة الفلسطينية مناسبة للزراعة الصيفية والشتوية، لكن اهتمام الحكومة بالقطاعات الأخرى الاستهلاكية، وضعها في حالة تراجع في اعتمادها على ذاتها زراعياً، واكتفت بالمحاصيل القادمة من إسرائيل. وأوضح سنقرط إن البنوك العاملة في فلسطين تبحث عن تقديم تمويلات ذات مخاطر متدنية، وهو أمر غير موجود في القطاع الزراعي، الذي إن لم يتعرض لمخاطر طبيعية، فإنه قد يتعرض إلى مخاطر مصدرها إسرائيل، من خلال تجريف أو مصادرة أراضي، كما يحدث منذ سنوات في مناطق الأغوار، التي تعد سلة غذاء الفلسطينيين⁵⁹.

تجعل هذه الأسباب من الزراعة والإنتاج الحيواني في سلم ترتيب القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ويعاني المزارعين الأمرين من أجل المحافظة على أراضيهم مزارعهم. تبين من خلال تحليل حالة القروض عدم مراعاة الوضع الخاص للمزارعين من حيث طلب منهم تقديم ضمانات مبالغ فيها، وهذا يعني خروجهم من قائمة المؤهلين لاستلام أي قروض.

57 محمد خبيصة، سبق ذكره.

58 مقابلة سلمان بشناق، مقابلة سبق ذكرها.

59 محمد خبيصة، سبق ذكره.

4. خلاصات:

السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية التي تترافق مع تدمير واستهداف الأراضي الفلسطينية من قبل احتلال لا يتورع عن استخدام كافة الوسائل، والزراعية منها بما أنها الأكثر تقدماً في مواجهة المشروع الاستيطاني. تواجه الزراعة منافسة كبيرة من المنتج "الإسرائيلي" المدعوم من حكومته، وتواجه تجريباً ومصادرة وتدميراً من قوات الاحتلال ومن المستوطنين. تفتقد لأي نوع من الرعاية الحكومية الفلسطينية، بل هناك انحياز واضح يتمثل من خلال السياسات الاقتصادية والمالية التي تركز على مفهوم الاستثمار في قطاعات خدمية، وتصب بالنهاية في مصلحة كبار الرأسماليين، وهم أنفسهم يعملون على منافسة المزارع الفلسطيني البسيط على قوته من خلال إنشاء الشركات والمنشآت في أكثر المواقع كثافة للزراعة، كما في حالة شركة دواجن فلسطين التي قامت بمنافسة المزارعين في منطقة حيوية ومشهورة بتربية الدواجن، ولكنها لم تكن بذلك بل تتحكم بأسعار الأعلاف والصيوان، وتقوم ببيع المنتجات الحيوانية بالسوق بما لا يدع أي مجال أو شك أن المزارع هو الخاسر.

عملية تمويل/ والإقراض للمشاريع الصغيرة لا تخلو بدورها من المشاكل، حيث أن اعتماد إجراءات البنوك في الإقراض سينتج حالة من المديونية لدى كثير من المقترضين الصغار "إغفال العديد من الإشكاليات التي ممكن إن تتولد خلال عملية تمويل مشروعات تنموية صغيرة، وأهمها انهيار المشروعات الصغيرة نفسها، أو أحيانا الحصول على قرض دون أن يكون لتمويل مشروع إنتاجي، بل لتمويل ديون سابقة، أو استخدامه لسداد الاحتياجات اليومية للأسر الفقيرة، ذلك من الممكن أن يحول المقترض من فقير إلى فقير ومديون بقرض، لذا إن الجدوى الاقتصادية للمشروع، ومواكبة عملية التنفيذ، وقياس فرص النجاح والمقدرة على تسويق المنتجات سواء في السوق المحلي أو السوق الخارج، هي مسائل أساسية لا يمكن تجاهلها. من قبل المؤسسة أو الجمعية الممولة."60

دعم المشاريع الإنتاجية، وتحديداً الزراعية له العديد من الآثار المهمة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والوطنية، وأن وجود عملية تنمية تستند في مضمونها على ثقافة تحررية تعني أن تكون الأرض والإنسان محوراً لها، وهذا يتمثل بأوضح صوره في الزراعة "من المهم أيضاً إدراك أهمية المشاريع الإنتاجية في عملية التنمية وبالأخص في ظل الاحتلال الذي يدمر البنية الإنتاجية في المجتمع الفلسطيني. فإن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في المجتمع الفلسطيني تاريخياً، ولذلك فهناك دور هام للحكومة والبنوك في العمل على تنمية وتطوير هذا القطاع بما يعزز من صمود المواطن الفلسطيني، ففي العام 1994 كانت حصة قطاع الزراعة من الناتج القومي المحلي 18% مقارنة بـ 5,8% في العام 2013."61

بالرغم من المخاطر التي يشار إليها كثيراً، والتي تعني بالنهاية عدم تقديم القروض للزراعة، كما أتضح من تقارير سلطة النقد، جمعية البنوك، والمقابلات التي أجريت مع البنوك، التي لا تخصص قروضاً حسب

60 أيلين كتاب، مصدر سبق ذكره.

61 محمد خبيصة، مخاوف البنوك تُقيّد القروض الزراعية في فلسطين. العربي الجديد. الرابط الإلكتروني:

<http://www.alaraby.co.uk/economy/7f79e5c5-ce9f-4f24-a75b-f1c9784a5f4b>

القطاعات، والتي تعني - إن تم - أن يتم تخصيص حصة معينة من القروض للمشاريع الزراعية، وأهمها المزارع الفلسطيني البسيط الذي ينتشر في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

الاستثمار في القروض الزراعية فيه فرص هائلة للربح، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التسهيلات التي تلقاها المنتجات الفلسطينية الزراعية في الأسواق الأوروبية بما يشمل الإعفاءات الجمركية، وكذلك تنامي استهلاك السوق الفلسطينية الداخلية، وإذا ما أضفنا الاتجاهات المتزايدة لمقاطعة بضائع الاحتلال، فإن هذا يعني القدرة على النهوض بعملية تنمية تحررية تسعى بالأساس إلى تطوير ما هو قائم وأصيل، والبناء عليه من أجل تخفيف حدة التبعية والارتهاق للاحتلال من ناحية، والفكاك من السياسات الاقتصادية القائمة على الخصخصة والاحتكار وضرب القطاعات المنتجة.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1. CGAP. حزيران 2014. موجز الجهات المانحة: رقم 19. الرابط الالكتروني:
<http://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Donor-Brief-The-Role-of-Governments-in-Microfinance-Jun-2004-Arabic.pdf>
2. اتفاقية باريس الاقتصادية. 1994.
3. بن سمينة، عزيزة. 2006. "سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية. - دراسة حالة الجزائر-". في سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات. (وقائع الملتقى الدولي المنعقد في الفترة بين 21-22/11/2006). الجزائر: جامعة بسكرة.
4. بورصة فلسطين. تقرير التداول الدوري للفترة ما بين 8/3 - 2014/8/31. الرابط الالكتروني:
<http://www.pex.ps/PSEWebSite/NASHRA/20140831.pdf>
5. جابر، فراس. 2010. خصخصة فلسطين. في وهم التنمية: في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
6. الجعفري ومكحول وآخرين. 2003. قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2014. مسح القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة: النتائج الأساسية. الرابط الالكتروني/
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1760.pdf
8. خبيصة، محمد. 0.8% حصة قروض الزراعة من إجمالي التسهيلات البنكية بفلسطين. العربي الجديد. الرابط الالكتروني: <http://www.alaraby.co.uk/economy/404217fc-3587-40a7-858a-c62a0b517a5a>
9. خبيصة، محمد. مخاوف البنوك تُقيّد القروض الزراعية في فلسطين. العربي الجديد. الرابط الالكتروني:
<http://www.alaraby.co.uk/economy/7f79e5c5-ce9f-4f24-a75b-f1c9784a5f4b>
10. دنيا الوطن. صندوق شراكات يستثمر في شركة أصالة للتنمية والإقراض بهدف تمويل قروض للنساء العاملات في المناطق المهمشة في فلسطين. الرابط الالكتروني:
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/591635.html>
11. دولة فلسطين. خطة التنمية الوطنية 2014 - 2016. متوفرة إلكترونياً.
12. سلطة النقد الفلسطينية. أرقام وحقائق الربع الثالث 2014.
13. سلطة النقد الفلسطينية. أيلول 2014. الموقع الإلكتروني.
14. الشايب، يوسف. إضراب سائقي "العمومي" يشلّ الحركة وتواصل الاعتصامات الاحتجاجية على الغلاء. جريدة الأيام. الرابط الالكتروني: <http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=199044&date=9/7/2012>
15. شركة ريف للتمويل. الموقع الالكتروني: <http://www.reef.ps/atemplate.php?id=2>

16. صندوق شراكات. الرابط الالكتروني: <http://ar.sharakat.ps/wordpress/loan-guarantee-facility/>
17. صندوق شراكات. الموقع الالكتروني: <http://ar.sharakat.ps/wordpress/about-pif/>
18. عبد الله، محمد. 4.7 مليار دولار إجمالي القروض الممنوحة في فلسطين. جريدة القدس. الرابط الالكتروني: <http://www.alquds.com/news/article/view/id/514260>
19. عدوان، لورا. 2011. زراعة في مواجهة الاقتلاع. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
20. كتاب، أيلين، وإياد الرياحي. المرأة والتنمية الريفية. دراسة غير منشورة. مؤسسة كوثر.
21. المالكي، مجدي، ياسر شلبي وآخرين. 2004. القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة: الخصائص الاجتماعية الاقتصادية العامة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
22. محاضر ورشات عمل لتخطيط الأولويات الاقتصادية. شهر أيلول/ 2014.
23. معهد ماس. 2003. الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمخاطر المترتبة على القروض.
24. الوزير، جهاد. 2008. السياسات المصرفية اللازمة لتشجيع الاستثمار في سوق رأس المال الفلسطيني. في وقائع المنتدى السنوي الثاني لسوق رأس المال الفلسطيني. رام الله- عمان 2008/12/27. رام الله: سوق فلسطين للأوراق المالية.
25. وكالة معا الإخبارية. الوزير لـ معا: الجهاز المصرفي قادر على مواجهة الازمات المالية. (تاريخ الدخول: 2014/7/1). الرابط الالكتروني: <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=694996>

المراجع الأجنبية:

1. Al-Botmeh, Samia. "Implications of the Kerry Framework: The Jordan Valley". **Journal of Palestine Studies**, Vol. 43, No. 3 (Spring 2014), pp. 49-5.
2. Bruhn, M. & Love, I. 2009. **The economic impact of banking the unbanked: evidence from Mexico**. The World Bank. Available at: <http://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/4981.htm>
3. Harvey, David. 2005. **The New Imperialism**. Oxford: Oxford UP.
4. Rabbani, Mouin. "It's Not Over until It's Over". **Journal of Palestine Studies**, Vol. 43, No. 3 (Spring 2014), pp. 51-55.
5. Raghavan, Pyaralal. India's stunted banking sector: Number of banks per lakh population in Germany is 230 times higher than that of India. Link: <http://blogs.timesofindia.indiatimes.com/minorityview/indias-stunted-banking-sector-number-of-banks-per-lakh-population-in-germany-is-230-times-higher-than-that-of-india/>
6. Reserve Bank of India. Priority Sector Lending - Targets and Classification. Link: <http://www.rbi.org.in/scripts/FAQView.aspx?Id=87>
7. Wutich, Amber and Alexandra Brewis. "Food, Water, and Scarcity: Toward a Broader Anthropology of Resource Insecurity". **Current Anthropology**, Vol. 55, No. 4 (August 2014), pp. 444-468.

المقابلات:

1. مقابلة سلمان بشناق. رئيس جمعية كفر عبوش التعاونية للتطوير الزراعي. 2014/9/6. مقابلة خاصة بالدراسة.
2. مقابلة شاكر الصفدي، بنك فلسطين. 2014/7/7. مقابلة خاصة بالدراسة.
3. مقابلة عزمي المرزوق. مزارع. 2014/7/29. مقابلة خاصة بالدراسة.
4. مقابلة عزمي خلف. شركة عزيزا. 2014/9/7. مقابلة خاصة بالدراسة.